جار ومجرور متعلق براض الواقع خبرا وعند ظرف
متعلق بصلة ما والرأي مبتدا ومتعلق خبر والتقدير
نحن راضون بالذي استقر وثبت عندنا وانت راض
بالذي استقر وثبت عندك والحال ان الرأي مختلف
بيننا فكل يعمل برأيه وميله ان قلت ما المانع من
كون راض خبرا عن نحن ايضا وجمع نحن للمعظم
نفسه لا للذي معه غيره قلت شرط الخبر ان
يكون مطابقا للمبتدا افرادا وجمعا وتثنية ولو في اللفظ
دون المعنى وراض مفرد ونحن جمع فلم يحصل التطابق
وهذا الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو اكثر
من عكسه وان شئت صرحت بكل منهما اي
المبتدا والخبر فتقول زيد عندنا هذا راجع للاول وهو
حذف الخبر وقدر وهو صحيح راجع للثاني وهو حذف
المبتدا ومثله اي حذف المبتدا قوله تعالى لا
اعلم ان مثل الآية يحتمل ان تكون شرطية
وجملة محل فعل الشرط وجملة فلنفسه جوابه ويحتمل
ان تكون اسم موصول مبتدا وجملة عمل صلة وجملة
فلنفسه في محل رفع خبر وقرنت بالفا لان المبتدا اشبه
الشرط في العموم والله يئسن لم فاللاتي
مبتدا وقوله فعدتهن مبتدا ثان وثلاثة اشهر خبره
والجملة خبر عن الاول واللاء لم يحضن مبتدا والخبر

محذوف

٢٠١

٢

محذوف دل عليه ما قبله اي فعدتهن ثلاثة اشهر ان
قلت ما المانع من كون فعدتهن الاول يقع خبرا
عنها ويكون قوله واللاء لم يحضن معطوفا على قوله
واللاء يئسن واجيب بان قوله فعدتهن ثلاثة
اشهر اشبه جزاء الشرط من حيث قرنه بالفا وجزاء
الشرط يجب تأخيره فلو كان واقعا خبرا عنهما لكان
متأخرا لا متوسطا فتوسطه بينهما دال على انه خبر
عن الاول بخصوصه وخبر الثاني محذوف واللائي يئسن
هي التي بلغت سن الاياس وهو اثنان وستون سنة
او اكثر وصار الحيض لا يطرقها واللاتي لم تحض هي الصغيرة
او الكبيرة التي لم يطرقها الحيض اصلا فعدة كل ثلاثة
اشهر وهو فعدتهن انما افرد الضمير باعتبار
المذكور من المبتدا والخبر والا لقال وهما لان المحذوف
متعدد لا مفرد وانما حذفا اي المبتدا والخبر
لوقوعهما موقع ان هذا التعليل يقتضي ان علة حذفهما
وقوعهما موقع المفرد ومفهومه انه لو لم يكونا واقعان
موقع المفرد لم يجز حذفهما مع انه ليس كذلك بل يحذفان
جوازا مطلقا ولا جواب لذلك والظاهر ان المحذوف
اي في الآية مفرد اي وهو الخبر لا جملة مركبة من مبتدا
وخبر كما ذكر فيما تقدم فلذا حكي ما تقدم بصيغة
التضعيف حيث قال قيل وقد يحذف الجزآن الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)